أمر ملكي بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء

الملك عبدالله: سنقف بقوة وحزم تجاه أي تجاوزات حفظاً للدين ورعاية للوحدة

تباين أقوال أهل العلم لا يجب أن يتجاوز نطاق هيئاتهم ومجامعهم العلمية والفقهية

لا أضر على البلاد والعباد من التجرؤ على الكتاب والسنة.. ودين الله ليس محلاً للتباهي

للاحتساب الصادق جادة يعلمها الجميع.. والذمة تبرأ برفع محل الاحتساب إلى جهته المختصة

جدة - واس

■ وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الأمر الملكي التالي إلى سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء ورئيس هيئة كبار العلماء والجهات المعنية: بسم الله الرحمن الرحيم الرقم: ١٣٨٧٦ / ب التاريخ: ١٤٣١/٩/٢هـ سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء ورئيس هيئة كبار العلماء نسخة لصاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نسخة لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد نسخة لمعالي وزير التعليم العالي نسخة لمعالي وزير العدل نسخة لمعالي وزير الثقافة والإعلام نسخة لمعالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي نسخة لفضيلة رئيس المجلس الأعلى للقضاء نسخة لمعالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انطلاقاً من قول الحق جل وعلا (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) ، وقوله سبحانه (وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا)، وقوله (وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، وقوله جل جلاله (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ)، وقوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَشْكُرُونَ)، وقوله جل شأنه (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)، وقوله (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ).

على هذا الأساس القويم الذي حفظ لنا حمى الدين ، وبين خطورة التجاوز عليه ، والوقوع فيه ، ترسخت في النفوس المؤمنة مفاهيم مهمة في شأن الفتوى وحدود الشرع الحنيف ، يجب الوقوف عند رسمها ؛ تعظيماً لدين الله من الافتئات عليه من كل من حمل آلة تساعد على طلب العلم ، ولا تؤهل لاقتحام هذا المركب الصعب ، فضلاً عمن لا يملك آلةً ولا فهماً ؛ ليجادل في دين الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، وإنما هو التطفل على مائدة الشرع ، والعجلة -خالي الوفاض- في ميدان تحفه المخاطر والمهالك من كل وجه.

وقد تابعنا هذا الأمر بكل اهتمام ورصدنا تجاوزات لا يمكن أن نسمح بها ، ومن واجبنا الشرعي الوقوف إزاءها بقوة وحزم ؛ حفظاً للدين ، وهو أعز ما نملك ، ورعاية لوحدة الكلمة ، وحسماً لمادة الشر ، التي إن لم ندرك خطورتها عادت بالمزيد ، ولا أضر على البلاد والعباد من التجرؤ على الكتاب والسنة ، وذلك بانتحال صفة أهل العلم ، والتصدر للفتوى ، ودين الله ليس محلاً للتباهي ، ومطامع الدنيا ، بتجاوزات وتكلفات لا تخفى مقاصدها ، مستهدفة ديننا الذي هو عصمة أمرنا ، محاولة -بقصد أو بدون قصد- النيل من أمننا ، ووحدة صفنا ، تحسب أنها بما تراه من سعة الخلاف حجة لها بالتقول على شرع الله ، والتجاوز على أهل الذكر ، والتطاول عليهم ، وترك ترجيح المصالح الكبرى في النطق والسكوت ، بما يتعين علينا تعزيره بما نراه محققاً لمقاصد الشريعة ، وكل من خرج عن الجادة التي استقرت بها الحال ، وسنة سنها رسولنا صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من الصحابة رضوان الله عليهم وعلماء الأمة منذ صدر الإسلام ، واطمأنت إليها النفوس ، ثقة بكبار علمائنا وأعمدة فتوانا ، على هدي سلفنا الصالح ، ونهجهم السوي ، ولأن كان عصرنا هو عصر المؤسسات لتنظيم شؤون الدنيا في إطار المصالح المرسلة ، فالدين أولى وأحرى في إطار مصالحه المعتبرة .

إن تباين أقوال أهل العلم يتعين أن يكون في نطاق هيئاتهم ومجامعهم العلمية والفقهية ، ولا يخرج للناس ما يفتنهم في دينهم ، ويشككهم في علمائهم ، فالنفوس ضعيفة والشبه خطافه ، والمغرض يترقب ، وفي هذا من الخطورة ما ندرك أبعاده ، وأثره السيئ على المدى القريب والبعيد على ديننا ومجتمعنا وأمننا .

إننا بحمد الله أسعد ما نكون بالحق ، فلا نعرف الرجال إلا به ، ونفرق بين سعة الشريعة وفوضى القيل والقال ، وبين اختلاف أقوال أهل العلم فيما بينهم ، على هدي الشريعة ، وسمت علماء الإسلام ، وبين منازعة غيرهم

←

طالبوا بوجود جهاز رقابي لمنع انتشار الفتاوى الشاذة إعلامياً

المشايخ والمختصون في المدينة يرحبون بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء

العقلا: الأمر الكريم يؤكد حرص خادم الحرمين على الحد من البلبلة والاضطراب

المدينة المنورة ، متابعة - خالد الزايدي

د. محمد العقلا

محمد الأمين الخطري

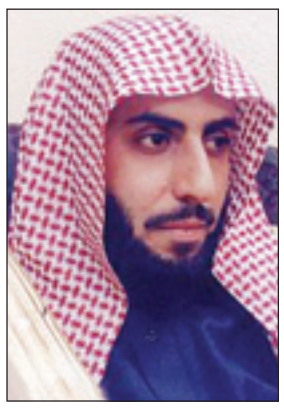

سلطان آل زاحم

■ رحب أصحاب المعالي والفضيلة وطلبة العلم والمختصون في المدينة المنورة بالأمر الملكي بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء عادين هذا التوجيه الحل الأمثل لإيقاف زحف الفتاوى المتضاربة والعشوائية وحدا للبلبلة وضابطا كفيلا بوضع الأمور في نصابها الصحيح بعد أن ماجت المجالس والمساجد والفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة بالأقوال المهجورة والفتاوى المضللة التي انعكس أثرها على الفرد والمجتمع ، والتي باتت أيضا بيئة خصبة لتسليط الأضواء مجددا على بعض المأجورين أو المتصدرين للفتوى من غير أهلها ، وما يصب في هذا السياق من تأثير أمني يستهدف الوطن ووحدته وكيانه المتماسك.

وقد شدد معالي مدير الجامعة الإسلامية الأستاذ الدكتور محمد بن علي العقلا على أن هذا الأمر الكريم يعكس مدى حرص خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على الحد من البلبلة والاضطراب الحاصل لدى أفراد المجتمع من جراء تعدد مصادر الفتوى لاسيما وقد لاحظ الجميع في الآونة الأخيرة متصدرين للفتوى باجتهاد منهم ، والآن وبعد صدور هذا التوجيه الكريم فإن الأمل معقود على هيئة كبار العلماء بأن تضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بالإجابة على النوازل والمستجدات في عصرنا الحالي وهي قادرة بإذن الله لما تضمه من صفوة العلماء في مختلف المذاهب.

وأكد مدير عام فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الدكتور محمد الأمين الخطري أن الفتاوى المتضاربة والعشوائية تؤدى إلى فوضى حقيقية فكرية وعقائدية بين عامة الناس.

لافتا إلى أهمية وجود مرجعية للإفتاء لتلافي هذه الظاهرة الخطيرة والتي احتاجت معالجة وتوجيها مباشرا من ولي الأمر فكان أمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وتوجيهه واضحا لا يحتاج تأويلا بقصر هذه المهمة الصعبة على أصحاب الاختصاص لاسيما والجميع يعلم أن الصحابة رضوان الله عليهم على ما كان عندهم من علم يتدافعونها.

مطالبا بوجود جهاز رقابي يتولى مراجعة الفتاوى التي تبث من خلال وسائل الإعلام المختلفة لمنع انتشار الفتاوى الشاذة التي ينعكس تأثيرها على الأفراد والمجتمعات.

من جهته أكد رئيس لجنة المحامين بالمدينة سلطان ابن زاحم أن الأمر الملكي في مقدمة الإرادات الملكية الأخرى كالمرسوم الملكي أو الأمر السامي ، حيث إن الأمر الملكي يعبر عن إرادة الملك المباشرة والمنفردة ، وهو ما يراه الملك وفقاً للمصلحة باعتباره وليا للأمر ،وتضمن الأمر الملكي ركيزتين هامتين منصوصتين بالنظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ / ٩٠ وتاريخ ٢٧/ ٨ / ١٤١٢ أولهما : أن الأمر صادر ضمن صلاحياته الكريمة وفق المادة ٥٥ والتي نصت (يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقا لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها) والثانية وفق المادة ٤٥ التي نصت (مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها) ، وأن ما عاشته السعودية من تضارب بالفتوى في الآونة الأخيرة تسبب في كثير من المشادات بين أفراد المجتمع التي تطور بعضها إلى حد الاعتداء بالألسن وتطور بعضها إلى التشابك بالأيدي الذي قد يتطور لتفشي الفوضى بالمجتمع ويهلك الحرث والنسل ، وأن الناظر بتراجم سلطة الملك ومسؤوليته الأساسية هي تنظيم أمور الأفراد ليسود الأمن والأمان بين المجتمع وتنظيم معيشهم ومعاشهم والسيطرة على الدواخل الفكرية المشينة ولا يتحقق هذا في الغالب إلا بفرض الأوامر وتوقيع العقوبات.